

تزوج عنته بولما بد وولد منه موسى وهارون  
عليهما السلام وهذا النكاح حرام في الشريعة الموسوية  
كما يفهم ذلك من العدد الثاني من الاحكام الثاني عشر  
من سفر اللاويين وفيه هكذا لا تكسف عورة عمدة  
لانها قرابة ابيك اه فالويل من هذا النكاح جايزا  
قبل شريعة موسى عليه السلام للنزوم ان يكون موسى  
وهارون ولختهما من بين ابائنا والعباد بالله  
تماما ويلزم عليه ايضا ان لا يدخلوا في جملة الرب  
عشرة احكاما هو مخرج في العدد الثالث  
من الاحكام الثالث والعشرين من سفر التثنية  
ولما نوا قبايل للاخراج من جماعة لم يثبت  
صالحا للدخول فيها فلما بد من الاعتراض ذلك النكاح  
كان جايزا فيما قبل شريعة موسى ثم نسخ فيها  
وهذه الاحكام تلزم اليهود والسامريين والبشار  
جميعا **وهاء** ما يختص بالنصارى فقط  
**فلقد جاء في شريعة موسى عليه السلام انه**  
يجوز للرجل ان يطلق امرأته بكل علة وان يزوج رجل

آخر

آخر تلك المطلقة بعد ما خربت من بيت الازواك  
هو مخرج به في الاحكام الرابع والعشرين من سفر التثنية  
وهذا الطلاق لا يجوز بالشريعة المسيحية الا بعلة  
الزنا كما هو مخرج في الاحكام التاسع والتاسع  
عشرون اعجيل متى وعبارته هكذا ان من طلق  
امرأته **الاسبب** الزنا وتزوج باخرى ينجس اتهم  
**ولما افترض** الفريسيون على المسيح بهذه المسئلة  
فان في جوابهم هكذا ان موسى جعل قساوة قانونكم  
اذن لكم ان تطلقوا نسائكم ولكن من البتة لم يكن هكذا  
انتم في علم صحوا به هذا ثبوت النسخ في هذا الحكم  
مرتين هرة في الشريعة الموسوية وفي الشريعة  
المسيحية وانه قد ينزل الحكم تارة موافقا لحال  
المخالفين وان لم يكن حسنا في نفس الامر  
وقد علمت فيما تقدم انه جاء في الشريعة الموسوية  
تحريم الحيوانات الكثرة على بني اسرائيل وقد سمحت  
حرمها في الشريعة المسيحية وثبت **الاباحية**  
العامه بفتوى بولس **فلقد جاء في العدد الرابع**